بربحية 18.75 فلساً للسهم

«المواشي» تحقق 4.26 ملايين دينار أرباحاً خلال 2015

كتب: محيي قطب

عقدت شركة نقل وتجارة المواشي جمعيتها العمومية العادية وغير العادية أمس .وقد أقرت الجمعية العمومية التقرير السنوي للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015، وساد الاجتماع جو من الثقة والراحة نتيجة عودة الشركة للأداء الإيجابي والتفاؤل بالبداية الإيجابية للسنة الأولى منذ بدء تنفيذ الإستراتيجية الجديدة وإنجاز المشاريع الجديدة للشركة، حيث أثبت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة قدرتهم وسعيهم الحثيث من أجل تحقيق الأهداف المرسومة وتحقيق نتائج أفضل خلال السنة الحالية والسنوات القادمة عموماً، وذلك بالرغم من الأجواء الاقتصادية الحرجة إقليمياً وعالمياً.

وبهذه المناسبة أكد رئيس مجلس إدارة الشركة بدر ناصر السبيعي في كلمته إلى الجمعية بأن الشركة تمكنت خلال عام 2015 من تجاوز الكثير من العقبات والتأقلم مع الأوضاع المستجدة في السوق المحلي والعالمي، وهو ما ظهرت نتائجه واضحة هذا العام.

مؤشرات الأداء المالي

وأعلن السبيعي أن الشركة استطاعت تحقيق إيراد تشغيلي هذا العام بلغ 50.125.400 د.ك، في حين بلغت تكاليف النشاط 42.438.914 د.ك محققة مجمل ربح بلغ 7.686.486 د.ك مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ 640.517 د.ك.

كما انخفضت المصروفات العمومية والادارية والتسويقية بنسبة 11.7% والتي بلغت 3.525.653 د.ك مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ 3.993.525 د.ك، وبلغ الربح التشغيلي لهذا العام 4.258.794 د.ك مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت فيه الخسائر التشغيلية (3.451.285) د.ك.

وأظهرت النتائج المالية تحقيق الشركة لخسائر من الإستثمارات بلغت (769.926) د.ك بسبب تقلبات الأسواق، ومن جانب آخر حققت الشركة ربح من تحويل العملات الأجنبية بلغ 626.308 د.ك، وبذلك استطاعت الشركة تحقيق صافي ربح في نهاية العام بلغ 3.922.172 د.ك مقارنة بالعام الماضي الذي كان صافي الخسائر فيه (2.821.915) د.ك. وقد بلغت ربحية السهم 18.75 فلساً مقارنة بخسارة (13.49) فلساً للسهم تكبدتها الشركة في السنة المالية السابقة، وقد أدت هذه النتائج إلى إنخفاض في الخسائر المتراكمة بنسبة بلغت 29% لتصل إلى (9.394.331) د.ك مقارنة بالعام السابق التي كانت (13.316.503) د.ك. كما إرتفع إجمالي حقوق الملكية ليصل إلى 38.208.512 د.ك مقارنة بـ 34.597.950 د.ك للعام الماضي بارتفاع وقدره 10.4%. كما بلغت قيمة الموجودات المتداولة 37.648.097 د.ك والمطلوبات المتداولة 3.529.971 د.ك بواقع معدل تداول يبلغ 10.67 مرة، فيما بلغت قيمة النقد والنقد المعادل 14.236.479 د.ك.

وحول مديونية وزارة التجارة والصناعة، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 2011/1308 وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم 2012/721 والبالغة 16.330.630 د.ك قال السبيعي إن الأمر ما زال معروضا أمام القضاء وننتظر البت فيه.

من ناحية أخرى، بين السبيعي ان الشركة قامت باستيراد أكثر من 1.14 مليون رأس غنم في عام 2015 بانخفاض قدره 7.89% عن عام 2014 الذي استوردت فيه الشركة 1.23 مليون رأس، كان نصيب السوق المحلي منها اكثر من 483 الف رأس غنم.

أما على الصعيد الخارجي ومن منطلق حرص الشركة على التواجد والمحافظة على حصتها ومكانتها في الأسواق الخارجية فقد قامت في عام 2015 ببيع أكثر من 665 الف رأس غنم في كل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

وأوصى مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31. كما يوصي مجلس الادارة بصرف مكافأة لاعضاء المجلس بمبلغ إجمالي وقدره 120 الف د.ك.

وأضاف السبيعي أن مجلس الإدارة قام بتشكيل لجنة جديدة تضاف إلى لجنتي التدقيق والتنفيذية خاصة بالمكافآت والترشيحات لمواكبة متطلبات الحوكمة وسوف تبدأ هذه اللجنة عملها من العام 2016 وتقدم تقريرها للجمعية العامة اعتباراً من الجمعية العامة القادمة.

المسؤولية المجتمعية

وأضاف السبيعي أن شركة نقل وتجارة المواشي تواصل تحمل دورها الاستراتيجي في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في الحفاظ على الأمن الغذائي للبلاد وهو الدور الذي قامت به منذ تأسيسها عبر حرصها على تأمين أجود اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة للمستهلك بأفضل الأسعار والمحافظة على مخزون احتياطي منه تحسبا لأي طارئ، حيث قامت الشركة بهذا الشأن بالبدء بمشروع تربية الأغنام العربية (نعيمي) في مزرعتها في الكويت والذي يهدف إلى تنويع خدمات ومنتجات الشركة والأهم هو تزويد السوق المحلي بالأغنام العربية للمساهمة في الحد من ارتفاع الأسعار حيث تبلغ الحصة السوقية التقريبية للشركة 75% من السوق المحلي بالنسبة للأغنام الأسترالية، و50 % من مجمل الأغنام المستوردة للبلاد.

الخطة الجديدة

وأكد رئيس مجلس الإدارة قيام مجلس الإدارة باعتماد خطة عمل استراتيجية للشركة للسنوات الخمسة القادمة وتهدف هذه الخطة إلى تأقلم الشركة مع أوضاع السوق المستجدة وتجاوز التحديات الدولية والمحلية التي واجهتها الشركة في الفترة الماضية من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الشركة. مضيفاً أنه تم تكليف الإدارة التنفيذية وعلى رأسها الرئيس التنفيذي بالعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية وتطبيقها بأقصى جهد ممكن للوصول إلى تطوير أعمال الشركة وزيادة ربحيتها، وكانت باكورة نتائجها في السنة المالية الحالية، ونتوقع أن تتعزز هذه النتائج في السنوات القادمة.

وتركز الخطة، التي بدأ تطبيقها في 2015، على زيادة ربحية الشركة وحقوق المساهمين من خلال عدد من الخطوات تتلخص في إعادة الهيكلة الإدارية للشركة وتجديد دمائها عبر استقطاب كفاءات شابة إليها، وتحديث أسطولها للنقل البحري والإسراع بتنفيذ مسلخ العاصمة، الذي سيلبي كافة شروط الهيئة العامة للبيئة وسيكون خالياً من الروائح بنسبة 99.9% ومتوافق بيئيا 100%، وكذلك تطوير مزرعة الشركة في الكويت وتوسيع قاعدة العملاء المحليين وفتح وتطوير أسواق جديدة خارجيا وتحديث وتطوير منتجات الشركة وأساليب التسويق في الشركة والشركات التابعة، بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري ورفع كفاءة العاملين في الشركة.

من جهته أوضح المهندس أسامة بودي الرئيس التنفيذي لشركة نقل وتجارة المواشي بأن الشركة تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية في أدائها بالرغم من استمرار المنافسة غير العادلة في السوق المحلي المتمثلة في منح بعض الشركات المنافسة في السوق المحلي تسهيلات تتمثل في حرية إستغلال المحاجر مجاناً مما يساعدهم في تخفيض المصاريف كالكهرباء والماء والإيجارات والنقل، وهذا ينعكس على تكلفة المبيعات ويمنحهم مرونة أكبر في تخفيض أسعار البيع.

وأضاف بودي أن مشاريع الشركة الحالية والمستقبلية بموجب خطة العمل الاستراتيجية تهدف إلى زيادة الربحية وتعزيز حقوق المساهمين وتأكيد مكانة الشركة في السوق المحلي والإقليمي وقدرتها التنافسية. مبيناً أن الإدارة التنفيذية للشركة تقوم بتنفيذ استراتيجية الشركة وفق خطة عمل مدروسة بمساندة ومراقبة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن طريق فصل الوحدات الإنتاجية ووضع أهداف لكل وحدة على حدة ومن ثم إعادة الارتباط.

ومن النقاط التي تضمنتها الاستراتيجية تحديث وتعزيز أسطول النقل البحري للشركة، حيث وقعت الشركة عقد بناء سفينة نقل مواشي مع مجموعة أولجانك الكرواتية. في خطوة تعتبر أكبر مشروع قامت بها شركة نقل وتجارة المواشي منذ تأسيسها في العام 1973، إذ تكمن أهمية هذه الخطوة في عدد من الجوانب من أهمها رفع القدرة التشغيلية للشركة لمواجهة احتياجاتها الحالية، تماشياً مع خطط الشركة للتوسع الاقليمي، ومواكبتها للخطط المستقبلية، وفتح أسواق جديدة في مناطق شرق آسيا والبحر الأحمر وتركيا. لهذا حرصت شركة نقل وتجارة المواشي على التعاقد مع شركة عالمية كبرى ذات خبرة واسعة وكبيرة في مجال بناء السفن، حيث تعتبر مجموعة أولجانك من أقدم وأكبر شركات بناء السفن في العالم.

كما أنها السفينة الأولى التي تقوم الشركة ببنائها والمخصصة منذ مراحل تصميمها الأولية لنقل المواشي حيث كانت سفن الشركة السابقة محولة من سفن أخرى مثل سفن البضائع أو ناقلات نفط.

وفيما يخص مشروع مسلخ العاصمة وسوق الماشية المركزي، والذي يعد أكبر مسلخ في الكويت، ذكر بودي أنه مطابق لشروط الهيئة العامة للبيئة وسيكون خالياً من الروائح بنسبة 99.9% ومتوافق بيئيا 100%. وأكد بودي أن الشركة بدأت في تنفيذ المشروع، وهو من كبرى مشاريع الشركة وتعلق عليه آمال عريضة، وتقدر مساحته بـ 94 الف متر مربع، ويحتوي على مسلخ نموذجي لذبح الماشية من اغنام وابقار وعجول وجمال وحظائر للماشية وصالات انتظار للعملاء ومسجد ومعارض ومحلات تجارية وخدمات أخرى للمشروع.

مضيفاً أن تصميم المسلخ تم وفق أحدث المواصفات العالمية وسيكون مجهزاً بأحدث ما توصلت إليه الصناعة بهذا المجال إذ تصل قدرته الاستيعابية حوالي 6 آلاف رأس غنم و 80 رأس عجل في الوردية الواحدة بمتوسط يتعدى 1.25 مليون رأس في السنة. حيث تم الانتهاء من الأعمال التمهيدية والتحضيرية للمشروع وتم الاتفاق والتوقيع مع موردين عالميين لتوريد أحدث المعدات والتقنيات العالمية وتوفير معدات معالجة المواد الصلبة والهواء والمخلفات الأخرى حسب متطلبات الهيئة العامة للبيئة المعمول بها عالمياً.

وعن مشاريع الشركة الأخرى تم البدء في مشروع المبنى الاداري للشركة في منطقة الصليبية الذي من المتوقع الانتهاء منه في الربع الأخير من العام 2016 والانتقال اليه قبل نهاية العام، وسيشمل جميع الموظفين في الشركة ومن المميزات التي سيوفرها المبنى موقعه في قلب مراكز عمليات الشركة مثل المزرعة والمصنع، لتحقيق الرقابة، والاستغلال الأمثل لأراضي الشركة، وتوفير المبالغ الإيجارية.

وأكد بودي استمرار الشركة بالعمل على تطوير المزرعة في منطقة الصليبية من خلال تحديث الحظائر وإجراء الاصلاحات اللازمة وزراعة أجزاء منها لسد جزء من حاجة الشركة من الأعلاف الخضراء، وتسويرها وإجراء ترميمات جذرية في المنشآت، بالإضافة إلى نجاح الشركة في تقليل النافق إلى مستوى أقل من المستويات المقبولة عالمياً.

وعلى صعيد المصنع، بيّن الرئيس التنفيذي أن الإدارة تسعى إلى تطوير المنتجات المختلفة للشركة وتحديث الأجهزة وزيادة إنتاجيته كما تقوم إدارة المصنع حالياً بتطوير العلامات التجارية للمنتجات وتقديمها للمستهلك بطريقة عصرية جميلة، ويعمل المصنع وفق أعلى المواصفات العالمية وقد حاز على العديد من شهادات الجودة العالمية لإنتاج مختلف أنواع اللحوم الطازجة والمجمدة والمبردة والتي تصل لأكثر من 80 صنف مثل اللحم المفروم والكباب والهمبرجر والكفتة والبرتديلا والسلامي والسجق والفرنكفورتر. وقد تم خلال العام 2015 منح إحدى الشركات المتخصصة امتياز توزيع منتجات المصنع على الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية والبقالات وسوق الجملة، وستقوم بتقييم أداء هذه الشركة خلال العام 2016 ودراسة نتائجها.

وأضاف بودي انه في نطاق البيع المباشر قامت الشركة بالبدء في مشروع تجديد وتأهيل الأركان والملاحم التابعة لها لمواكبة آخر التطورات في منافذ بيع اللحوم كما قامت الشركة خلال العام الحالي بافتتاح معارضها في السالمية والفروانية، وتعد لافتتاح معرض المهبولة قريبا، الى جانب افتتاح معرضها الأول للحوم في إمارة دبي. كما تم إعادة تفعيل وتأهيل خدمة التوصيل بزيادة أسطول سيارات التوصيل بنسبة 50% للعمل على وصول الطلبات إلى المستهلك خلال 4 ساعات وإضافة منتجات جديدة من خلالها.

وحول العلاقة مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والهيئات الحكومية الأخرى، أشار بودي إلى أن شركة نقل وتجارة المواشي لا تتلقى أي دعم سواء كان للأعلاف أو الأدوية البيطرية ولم يتم ايصال خط المياه المعالجة إلى مزارعها، كما أنها لا تحصل على أي إعفاءات أو استثناءات في الجمارك والتعاملات الجمركية، ولا تحصل على أي دعم في أسعار وقود البواخر مما يضطر الشركة إلى شراء الوقود من موانئ دول الخليج العربي لأفضلية الأسعار.

وقد توجه الرئيس التنفيذي للشركة المهندس أسامة بودي بالشكر للسادة اعضاء مجلس الادارة لدعمهم المستمر، ولجميع العاملين في الشركة على جهودهم التي بذلوها خلال الفترة السابقة ومساندتهم للإدارة والتزامهم بتنفيذ الخطط بما يحقق أهداف مجلس الإدارة وتطلعات المساهمين والعملاء.

جانب من الجمعية العمومية

السبيعي: عودة الشركة للأداء الإيجابي وبداية إيجابية للسنة الأولى من بدء تنفيذ الإستراتيجية الجديدة

بودي: القدرة الاستيعابية للمسلخ المركزي الجديد تتعدى 1.25 مليون رأس في السنة

80 ألف رأس من الأغنام للرحلة الواحدة للسفينة الجديدة بتكلفة تقارب 71 مليون يورو

مشروع مسلخ العاصمة وسوق الماشية المركزي يعد الأكبر بالكويت وخالٍ من الروائح بنسبة 99.9 % ومتوافق بيئياً 100 %

الإيرادات التشغيلية تشهد زيادة بنسبة 6 في المئة

بنك الخليج يحقق 8.8 ملايين دينار أرباحاً صافية في الربع الأول من 2016

عمر قتيبة

سيزار بوينو

قتيبة: نعتزم خلال الفترة المقبلة طرح منتج سيكون الأول من نوعه على مستوى المنطقة

اعلن بنك الخليج عن تحقيقه صافي أرباح بلغت 8.8 مليون د.ك، وذلك عن الربع الأول من عام 2016، أي بإنخفاض 1 مليون دينار كويتي عن العام السابق. أما الدخل التشغيلي للبنك فقد شهد إرتفاعاً بمقدار 2.5 مليون د.ك أو ما يعادل 6% ليصل إلى 44 مليون د.ك، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. أما الأرباح التشغيلية، قبل احتساب المخصصات وخسائر انخفاض القيمة، فقد شهدت زيادة بمقدار 1.2 مليون د.ك أو ما يعادل 5% لتصل إلى 28.4 مليون د.ك.

أما صافي تكاليف الإئتمان التي تم تسجيلها في الربع الأول من العام 2016 فقد بلغت 0.9 مليون د.ك (المخصصات المحددة مضافاً إليها عمليات الشطب وناقصاً منها عمليات الاسترداد) مقارنة بالربع الأول من العام 2015 والذي بلغت فيه16.4 مليون د.ك. وتستمر جودة القروض في التحسن بشكل ملحوظ، الأمر الذي يعكس السياسة والإجراءات المتحفظة للبنك في منح القروض. كما شهدت محفظة القروض غير المنتظمة للبنك إنخفاضاً بنسبة 2.8 % وارتفعت نسبة التغطية لهذه القروض إلى 350%، وذلك مقارنة بـ3.0% و290% على التوالي في نهاية الربع الاول من عام 2015. كما بلغ إجمالي احتياطي خسائر القروض في الميزانية العمومية للبنك 311 مليون دينار كويتي، وتشكل المخصصات العامة 187 مليون د.ك. أو 60% من الإجمالي. وقد بلغ معدل كفاية رأس المال15.4% بموجب متطلبات بازل 3 مقابل المعدل الرقابي المطلوب والبالغ 13%.

وتعليقاً على هذه النتائج، صرح عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «يسعدني الإعلان عن استمرار التقدم الذي حققه البنك حتى الآن إلى هذا الربع من السنة، فقد تمكن البنك من المحافظة على التوجه الإيجابي الذي بداه في الفترة الماضية. وتعكس هذه النتائج سياسة البنك العملية والحوكمة السليمة مدعومة من قبل مجلس إدارة البنك والفريق التنفيذي والموظفين. وهدفنا هو المحافظة على هذا الأداء خلال الفترة القادمة والتي نعتزم خلالها طرح منتج سيكون الأول من نوعه على مستوى المنطقة».

وأضاف الغانم: « لقد حصل البنك مؤخراً على الموافقات الرسمية من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، وكذلك موافقة المساهمين في الإجتماع الأخير للجمعية العمومية العادية للبنك، بشأن إصدار سندات مساندة تدرج ضمن الشريحة الثانية لرأس مال البنك ولا تتجاوز قيمتها 100 مليون دينار كويتي وذلك وفقاً لمتطلبات بازل 3 الصادرة في هذا الشأن، مما يساهم في مواصلة تعزيز كفاية رأس مال للبنك.»

وصرح سيزار جونزاليس بوينو، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، قائلاً: «لقد إختتم البنك عام 2015 بعد أن حاز على التصنيف الإئتماني "A" من قبل وكالات التصنيف العالمية الثلاثة الرائدة، الأمر الذي يعكس قوة وصلابة اداء البنك وإستراتيجيته. وقد أوصى مجلس إدارة بنك الخليج بتوزيع أرباح نقدية بواقع 4 فلوس لكل سهم في إجتماع الجمعية العمومية العادية للبنك المنعقد في 9 مارس 2016، وذلك للمرة الأولى بعد أزمة العام 2008، مما يعكس مدى قوة الأداء المالي للبنك. كما حققت خدمات ومنتجات البنك المقدمة للأفراد والشركات صدى جيد، وسيتم طرح المزيد من المنتجات المبتكرة وسهلة الاستخدام في الأسواق قريبا.

وواصلت أعمال البطاقات الإئتمانية تقدمها حيث شهد الانفاق بموجب تلك البطاقات نمواً بلغ 16% عاماً تلو الآخر، وقد ساهم في ذلك النمو برنامج «مكافآت الخليج»، وهو برنامج الولاء الأسرع والأكثر جزاءا للعملاء على مستوى الكويت، والذي لا يزال يستقطب المزيد من العملاء ويحقق النجاح في المجال المصرفي، ومن خلال هذا البرنامج يمكن للعملاء الحصول على «نقاط الخليج» فور إجرائهم لأية عملية شراء بإستخدام بطاقات الإئتمان الخاصة بهم، حيث يمكن إستخدام تلك النقاط وإستبدالها بتذاكر سفر أو إقامة مجانية في أكثر من 300.000 فندق مشارك في العالم. كما يتضمن البرنامج تطبيق Entertainer، وهو أول تطبيق للهاتف النقال من نوعه في الكويت يقدم عروضاً فورية للعملاء لدى العديد من المتاجر المعروفة وتشمل كذلك المجالات الترفيهية وأنشطة الأطفال في كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة ولندن.

«مول 360» يشهد افتتاح أول متاجر «إم سي إم» في الكويت

متجر «إم سي إم»

شهد «مول 360»، وجهة التسوق الرائدة في الكويت والتابعة لشركة «التمدين لمراكز التسوق»، افتتاح اول متجر لعلامة المنتجات الجلدية الفاخرة «إم سي إم» (MCM) في دولة الكويت والخامس لها في منطقة الشرق الأوسط ، بإدارة شركة «360 ستايل» التابعة لشركة «التمدين لمراكز التسوق». ويقع متجر «إم سي إم» الجديد في الطابق الأرضي من «مول 360» بجوار متاجر «امبوريو ارماني»، و«جيفنشي». يمتد المتجر على مساحة 120 مترا مربعا، ويحتضن تشكيلة واسعة من الحقائب والإكسسوارات الجلدية الفاخرة، بما فيها حقائب السفر.

وبهذه المناسبة، قالت كلاوديا لوبوشينسكا، مديرة التسويق في «مول 360»: «يعد "مول 360" من أبرز وجهات التسوق في دولة الكويت، وسيسهم متجر "إم سي إم" في إثراء قائمة العروض التي نقدمها لعملائنا الكرام. ويشكل اختيار الكويت لافتتاح الفرع الخامس للعلامة التجارية الألمانية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط خطوة جديدة في إطار السعي المستمر لمواكبة اهتمام عملائنا بأحدث توجهات الموضة العالمية والارتقاء إلى مستوى توقعاتهم».

يشار إلى أن «إم سي إم» توفر منتجاتها اليوم عبر 431 متجرا في أكثر من 36 بلدا حول العالم. وتتوزع هذه المتاجر في أبرز المدن العالمية، مثل ميونخ، وبرلين، وزيوريخ، ولندن، وباريس، ونيويورك، وهونغ كونغ، وشنغهاي، وبكين، وسيؤول، وطوكيو.